

صدرت في ١١ ديسمبر ١٩٩٤

الثلاثاء

١٩ ربيع الآخر ١٤١٧

٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٦ م

الكويت

اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة العلام

ملحق العدد

٢٧٢

السنة الثانية والأربعون

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦ بتأسيس شركات خدمات الاتصالات اللاسلكية

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٥٩ بشأن استعمال أجهزة
المواصلات اللاسلكية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ م بإصدار قانون الشركات
التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦ م بشأن اساءة استعمال
أجهزة الاتصالات الهاتفية،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ م بإصدار قانون
التجارة،
وعلى المرسوم بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٣ م بتأسيس شركة مساهمة
كويتية باسم (شركة أجهزة الاتصالات الهاتفية المتنقلة)،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه.

المحامي مسفر عايف


mesferlaw.com
المادة الأولى

تلزم الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بتأسيس
شركة مساهمة أو أكثر مقرها الكويت، يكون غرضها تقديم خدمات
للهواتف المتنقلة ونظام المناداة، وغيرها من الخدمات اللاسلكية.
ويجوز للأشخاص الاعتبارية أن تشارك في التأسيس ويجب
الأنقل نسبة الأسهم التي تخصص للمواطنين في كل شركة عن ٧٥٪
من مجموع الأسهم التي تطرح للأكتاب.
وتخضع هذه الشركة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون
لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه.

المادة الثانية

تخضع الشركات الجديدة وشركة الاتصالات الهاتفية القائمة وقت العمل بهذا القانون في عملها ونشاطها لـ الإشراف وزارة المواصلات، ولكل ما يتعلق بـ إجراءات تشغيل ومواصفات الأجهزة والمعدات والتجهيزات المستعملة في جميع أوجه نشاطها التي يصدر قرار من الوزير المختص بالقواعد المنظمة لها.

وتقوم وزارة المواصلات بتقديم التسهيلات الفنية الممكنة الازمة لأداء خدمات هذه الشركات، وكذلك بتخصيص الترددات في نفس الحزم، وذلك بتوزيعها بينها جديعاً على وجه التساوى.

المادة الثالثة

يكون تحديد الاشتراكات وأسعار الخدمات التي تقدمها الشركات المشار إليها في المادة السابقة وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص.

وتتضمن هذه الضوابط تحديد الحد الأقصى للاشتراكات وأسعار الخدمات وما يجب أن يتمتع به المشترك في خدمة الهواتف المتنقلة من مزايا.

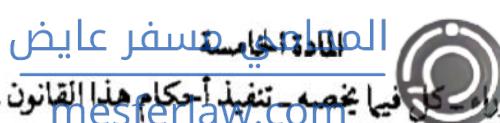
ويجوز بقرار من الوزير المختص إعادة النظر في قيمة الاشتراكات وأسعار كل سنة.

المادة الرابعة

يصدر الوزير المختص القرارات الازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ العمل به.

المادة الخامسة

على الوزارء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون.



أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ٤ ربيع الثاني ١٤١٧ هـ
الموافق: ١٩٩٦ م